على اتفاقية اخرى مع مصر ، وذلك بعد ان ظهر ان رئيس الحكومة يتسحاق رابين مثل الوزيرين شمعون بيريس ويغئال الون ، يميل الى الاعتقاد بأنه في الظروف الحالية لا ينبغي شجب هذه الامكانية » . ويضيف المراسل ان « بعض الوزراء ومخططي السياسة الاسرائيلية قد سئموا سماع التهديدات المصرية المبالغ بها بشأن الذهاب الى مؤتمر جنيف او عدم تجديد فترة عمل قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة او شن الحرب اذا لم تفعل اسرائيل هذا او ذاك . ان الجواب على هذه التهديدات المختلفة والغريبة الذي يعطى الان في القدس هو — «تفضلوا» ». واضاف معلق آخر في معرض حديثه عن المطالبة بعقد مؤتمر جنيف « ان السادات لن يكون ، ولم يقصد قط ان يكون الزعيم العربي الوحيد ، ولا حتى الاول ، الذي يتعهد بايقاف حالة الحرب ضد اسرائيل ولو ليوم واحد — وبالطبع ليس لبضع سنوات . واذا ما اعطي تعهدا كهذا فسيكون ضمن اتفاق شامل — او لن يكون ابدا » (ماتي غولان — هآرتس ، ٧٥/١/٢١) . ولهذا ، واذا وصلت حكومة اسرائيل الى هذه النتيجة « وكانت على استعداد لتسويات جزئية على الجبهات الثلاث ، او على جبهتين على الاقل فان عليها ان تبلور مشروعا تتقدمه للمفاوضات من خلال رفض الاتصالات ... بواسطة واشنطن » . ولكن اذا لم تكن اسرائيل على استعداد لذلك ، فربما كان الوقت مناسبا للتفكير — بشكل منتظم وأساسي — بتأييد فكرة مؤتمر جنيف . ان واشنطن لن تكون بالطبع مسرورة ، ولكنها لن تستطيع اتخاذ موقف حاد وعلني ضد فكرة هي احد المؤتمنين عليها ، وفي مقابل ذلك سيكون الاتحاد السوفييتي مسرورا للغاية . ومع ازدياد الادلة على استياء موسكو من القاهرة ، فربما لن يكون ثمة ضرر في افهامها بأن العلاقات مع القدس ، ينبغي الا تكون سلبية تماما، من جانبها » (المصدر نفسه) .

وتطرق ايضا معلقون آخرون الى فكرة عقد مؤتمر جنيف ، فأشار احدهم الى ان هذا المؤتمر قد ينقذ اسرائيل من « ورطة » التسويات الجزئية التي لا نهاية لها ، « لان الالتزام المصري تجاه سوريا قائم ، ولا ينبغي تجاهله ... والسادات يقول صراحة انه مستعد لتسوية جزئية اخرى منفصلة ، من خلال الافتراض بأن دور سوريا سيصل ايضا». ولهذا « لا ينبغي الخوف من مؤتمر جنيف ، رغم انه من الواضح ان السلام لن يسود المنطقة دفعة واحدة ... علينا ان نبحث ان كانت هناك امكانية لتسوية جزئية تستمر وقتا معقولا ، علما بأن المرحلة القادمة ستكون في جنيف ، حيث سيتم فحص الاقتراح بالاتفاق الشامل النهائي مع سوريا ، من خلال المعرفة سلفا بأن ثمن هذه التسوية غال للغاية . وبموازاة ذلك ينبغي ان نسعى بحذر لتجديد الاتصالات مع الاردن ، من خلال ابعاد الفلسطينيين المتطرفين » . ولكن « من ينادي بجنيف ، عليه ان يأخذ بالحسبان المفاوضات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية او انفجار المؤتمر قبل انعقاده » (يهوشواع ندهور — دافار، ٧٥/١/٢٨) . كذلك أعلن آخر (فولص — هآرتس، ٧٥/١/٢٤) « ان الاسرائيليين قد سئموا هذا الوضع » ، الذي يبدو فيه انهم سيضطرون ، ضمن تسويات جزئية ، الى الانسحاب مرة بعد اخرى من المناطق المحتلة ، وما يكلفهم ذلك من مصاريف لتحصينات جديدة ، سرعان ما سيضطرون الى تركها واقامة تحصينات اخرى بدلا منها ، « وعلى هذه الارضية يبدو انه ظهرت بشكل مفاجيء الفكرة القائلة بأنه قد يكون من المستحسن ان نوافق على الذهاب الى دورة ثانية لمؤتمر جنيف ، لكي نحاول الوصول الى تسوية شاملة ونهائية — تسوية تمنحنا السلام ، او « تسوية سلام » وتبعد ، مقابل تنازلات اقليمية بعيدة المدى، خطر الحرب في المستقبل المنظور ، وان لم تلغه كليا » . وهذا التفكير « مغر » ، رغم انه لا ينبغي ان يكون ثمة مكان للاوهام بأن الاتحاد السوفييتي سيغير موقفه ، الداعي الى انسحاب اسرائيلي من كل المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ولهذا لن يوافق على الاستجابة لطلبات اسرائيل « بعدم العودة بأية حال الى حدود الرابع من حزيران ، وابقاء مشارف رفح وشرم الشيخ ، مع شريط من الارض [يصلها مع اسرائيل] وهضبة الجولان والقدس الموحدة في ايدينا » ، لان « من يؤيد الذهاب الى جنيف عليه ان يعلم انه وافق عمليا على العودة الى حدود ١٩٦٧ ، او على الاقل قبل هذا الطلب كأساس للمفاوضات » (المصدر نفسه) .